حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

الأربعاء السوري

" تقرير جلسة المجتمع المدني "

في خامس جلسات الأربعاء السوري، خصصت حركة البناء الوطني هذا اللقاء للحديث حول "المجتمع المدني" ومناقشة هذا المفهوم وأدواره ومسؤولياته وضرورة وجوده، بعد أن أصبح بالفعل شريكاً موجوداً وفاعلاً في المجتمع السوري. وهذا يرتب عليه مسؤوليات كثيرة أهمها المشاركة في إيجاد الحلول ورسم شكل المستقبل السوري. وبعد طرح الأسئلة الأساسية حول معنى ومفهوم وتفسير حالة المجتمع المدني وأهمية وضرورة تفعيل دوره في هذه المرحلة، يجب أن نطرح على أنفسنا علينا السؤال الأهم، وهو كيف سيكون تظهير هذا الدور في المستقبل وما هي درجة الوعي لدى الفاعلين المدنيين بالمسؤولية المقبلين عليها في مرحلة إعادة الإعمار ومرحلة التنمية المجتمعية الاقتصادية والسياسية والثقافية القادمة والحالية.

هذه الأسئلة والموضوعات وغيرها طرحت خلال الجلسة بمشاركة مجموعة من ممثلي المبادرات والجمعيات وبعض الأحزاب والناشطين في المجالات المدنية على تنوعاتها، إضافة إلى حقوقيين وإعلاميين وممثلين عن القطاع الخاص وعن مؤسسات وجهات حكومية. كما تضمنت الجلسة الثانية من الجلسة عرضاً تقديمياً للناشطة المدنية "نورا علي " لخصت فيه نتائج بحثها " أثر المجتمع المدني في رسم السياسات العامة " والذي كانت قد أعدته لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وقد تضمن البحث عدة أفكار، منها الأدوار التي يعمل عليها المجتمع المدني وهي:

- تحقيق الديمقراطية ونشر مفاهيم المواطنة.
- التوسط بين الحكام والمحكومين.
- تعزيز المشاركة السياسية.
- التنمية الاقتصادية وتقديم الخدمات الاجتماعية.

– الحوكمة الرشيدة ورسم السياسات.

– إفراز قيادات جديدة.

وكما توضح أيضا نتائج دراسة أعدتها عام 2018 مستهدفة 30 مبادرة ومنظمة في دمشق أن أغلب الناس ترى أن الدور الذي لعبه المجتمع المدني هو تقديم خدمات اجتماعية وتدريبات بناء قدرات في الدرجة الأولى يليها المساهمة في بناء السلام وحل النزاعات يليها الإغاثة وإعادة التأهيل، وأخيراً قد يشارك في رسم السياسات العامة.

وقد توزعت أهم المداخلات المطروحة ضمن العناوين التالية:

❖ **مفهوم المجتمع المدني، وتمييزه عن غيره من المصطلحات:**

- يشكل المجتمع المدني حالة جديدة من العلاقات الاجتماعية مع الدولة، وهي حالة نحن بحاجة إليها، ويمكن النظر إليها على أنها قناة تواصل للمدافعة أو المناصرة للقضايا.
- المجتمع المدني هو بديل، وفضاء يسمح بتفاعل كافة مكونات المجتمع بشكل منظم ويخدم أهداف هذا المجتمع.
- المجتمع المدني تكتل بشري يحقق مصالح مشتركة للأفراد، وهو بدأ على خلفية الصراع الطبقي أي من فكر اقتصادي وليس اجتماعي.
- المجتمع المدني هو الحالة الوحيدة التي حملت الخصوصيات المحلية للمناطق السورية.
- تم تداول موضوع المجتمع المدني كثيراً وأحياناً تمت شيطنته أو تجريمه وإلقاء الاتهامات عليه.
- لا يتم التمييز في المجتمع السوري بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والأحزاب السياسية، على الرغم من وجود خصائص تميز كل منهم عن الآخر.
- يجب الممايزة بين دور الوجهاء كمجتمع أهلي حقيقي وبين المجتمع المدني كحالة مستدامة تحتاجها عملية المصالحات، وإن كانت بحاجة لمساعدة من المجتمع الأهلي كوساطة للتدخل.

- المجتمع المدني منفصل عن الدولة وعن الدين، وهو مجتمع طوعي مهامه تستهدف كل القضايا التي تهم الإنسان.
- المنظمات الشعبية التابعة للدين أو للدولة ليست منظمات مجتمع مدني.
- الحزب السياسي يكون هيئة من هيئات المجتمع المدني طالم لم يصل إلى السلطة بعد.
- تعريف المجتمع المدني مازال ضبابياً، ومرتبط بوجود الحق الذي يقتضي وجود إنسان أو جماعة تدافع عن هذا الحق، فالحق هو القطار الذي يقطر المجتمع المدني وهو بوصلته، أما الضابط له هو المصلحة العامة، فالمبالغة والإيذاء تحصل عند المساس بالمصلحة العامة.
- يجب أن يعبر المجتمع المدني عن حالة إنسانية واعية ووطنية.
- لم يتوصل الناشطون في المجتمع المدني إلى صوغ تعريف واحد له أو حتى إطار محدد ليعملوا داخله.
- الأهداف مختلفة عن النوايا لدى العاملين في المجتمع المدني.
- ليس للمجتمع المدني لون، فهو يعمل في السياسة والدين والمجتمع وكل شيء، لأنه مرتبط بالحق. وقد يكون أخذ أسمه وتم تأطيره في الغرب لكنه لم ينشأ هناك.
- هناك فرصة سانحة لتصحيح المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني وتخليصه من الارتباط بجهات أو بأجندات أو بالمال السياسي، ولا يمكن إنكار ما فعله المال السياسي في المجتمع المدني، ولذلك نحتاج إلى توضيح المفهوم وجعله سورياً.
- في التنظير الأساسي للمفهوم المجتمع المدني موجود في الصراع على الهيمنة، ولذلك من الطبيعي في هذا الصراع أن تتم محاربة المجتمع المدني.

- يجب أن نميز بين العلاقات المدنية والمدينية، فعلى الرغم من أن طبيعة العلاقات لدينا ما زالت قبل مدينية، إلا أن نشأة المجتمع المدني لا تتوقف على المجتمعات الريفية أو المجتمعات المدينية بل من الطبيعي أن تنشأ في أي مجتمع علاقات تتطلب مؤسسات مدنية، سواء في الريف أو المدينة وهو أساسي لمواجهة المجتمع السياسي.

❖ **<u>المجتمع المدني السوري بين الماضي والحاضر:</u>**

- دعى المجتمع المدني عندما نشأ في الغرب إلى المواطنة وضمان الحقوق لجميع المواطنين على اختلافاتهم العرقية والدينية.
- الصورة التي وصلتنا عن المجتمع المدني من الغرب ليست عن حالة جاءت جاهزة، وإنما مرت بمراحل تاريخية عديدة متعلقة بأساليب الإنتاج والحاجة للتنظيم، تبعها مرحلة ثانية هي مرحلة نشاط اقتصادي ثم دور اجتماعي.
- نحن الآن في مرحلة تأصيل مفهوم المجتمع المدني كي يكون له دور في تركيب الصورة الكاملة لمستقبل المجتمع السوري، ونعرف بعدها إن كان قادراً على حجز هذا الدور.
- قطاع المجتمع المدني هو قطاع قائم بحد ذاته، يتضمن داخله قيم اقتصادية وسوق عمل وعلاقات متكاملة.
- وجود الصراع الطبقي والسياسي والديني في سوريا فرض وجود المجتمع المدني بسبب الحاجة إلى وجود قيمة إضافية تنظم العمل ضمن بيئة معينة، ويمكن أن تنطلق فكرته من منطلق أهلي أو فكري أو سياسي.
- طالما تمت قولبة فكرة المجتمع المدني ومحاربتها ونسبها للمعارضة السياسية كتهمة.
- في السابق (قبل عام 2000) كان الشعب معبأ بالكامل ضمن منظمات واتحادات ونقابات، لكن هذه التعبئة كانت تهدف لخدمة فكر واحد وهو فكر الحزب القائد.
- المجتمع المدني لدينا ليس على النموذج الغربي، فكل مجتمع مدني ينشأ متأثراً ببيئته، وقد تكون وزارة الأوقاف من أوائل من قام بدور المجتمع المدني في سوريا.

- تاريخ العمل الاجتماعي بدأ منذ 1860 ومابعد، حيث شهدت تلك المرحلة تبدل النخبة الحاكمة وتبدل المجتمع.
- أحد أشكال العمل المدني في سوريا كان التعاونيات الفلاحية التي قامت بناءً على قانون الإصلاح الزراعي.
- كلما كان العمل السياسي في البلد أعمق، كان العمل المدني أشمل وأعمق أيضاً، ولا أحد يحل محل الآخر.
- السلطة الدينية عندما تشعر بخطر من السلطة السياسية تشكل مجموعات ضغط، وكذلك يفعل المجتمع التجاري.
- المجتمع المدني في سوريا غير موجود، هناك حالات تنتمي لخلفيات سياسية أو دينية أو تجارية.
- المجتمعات المحلية تملك رساميل محلية موجودة ولكن غير قادرة على تشكيل مؤسسات، ونميز هنا أنه عند ظهور الدولة ظهر المجتمع المدني.
- لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني دون مؤسسات ضمنه توضح نوع العلاقات داخله.
- المجتمع المدني جرب كل الوسائل وتوصل إلى أخذ المبادرة. فقد انتقل خلال الحرب من الإغاثة إلى سبل العيش إلى التعافي المبكر وامتلاك أدواته.
- المجتمع المدني يعمل بمحركات ذاتية لذا يجب أن نعتبر الدعم هو دعم روح العمل وليس التمويل.
- هل لدينا مقومات الدولة؟ يجب البناء على هذا السؤال.
- لا يوجد مجتمع نقي بالكامل، ولكن توجد حالات فردية نقية أو مؤسسات، والمجتمع المدني ليس حالة مثالية دائماً وإنما هو أي عمل مجتمعي يعبر عن مصلحة شريحة من المجتمع. لكن الاصطفاء يمنح القوة للمنظمات التي تخدم مصالح شريحة أكبر من الناس.

- لم يكن لدينا في سوريا نظام تعاوني لأهداف اجتماعية أو ثقافية، وبهذا المعنى لم يتمأسس المجتمع المدني لدينا، ولم يكن فاعلاً قبل الأزمة إلا في المجال الخيري. بعد الأزمة تم تقديم الدعم له وذهب جزء كبير منه أيضاً للعمل الخيري والإغاثي، لكنه أدخل البعد التنموي والتعليمي، إلا أن بسبب عدم وجود الأرضية لاستدامته ومأسسته والتشبيك بين أفراده، بقيت المصالح هي الأساس في عمله.

- الجمعيات الدينية كانت تقوم بأعمال تمثل وتخدم مصالح اجتماعية معينة، لذلك لا يجب الفصل بين المجتمع الأهلي أو الخيري أو المدني وحتى الحكومي، لأن كل عمل يهدف لتحقيق مصلحة الأفراد والمجتمع هو مجتمع مدني.

❖ **<u>تحديات تواجه المجتمع المدني:</u>**

- تمت مصادرة المجتمع المدني في سوريا وحصره في أعمال ضيقة، وهذا كان له دور كبير في عدم نضوجه.

- إلحاق المجتمع المدني بتيار سياسي كان السبب الأساسي لتراجعه.

- الارتباط بوزارات وجهات من خلال الترخيص يحد من حرية العمل المدني، لذل يجب أن تكون مساحة العمل أكبر وهذا حق وليس مجرد حاجة.

- شيطنة المجتمع المدني ليست فقط من السلطة والنظام السياسي، وإنما أيضاً من منظمات يفترض بها دعمه.

- المجتمع المدني يتطلب وفرة في المال والوقت، وكلاهما غير موجود، مما جعل التمويل خاصرة رخوة يمكن للكثيرين الدخول منها مع أجنداتهم.

- هناك إشكالية في مصطلح المجتمع المدني نتيجة استخدامه من قبل المعارضة في مرحلة ما، وهذا تشويه للمصطلح لأن المجتمع المدني قطاع مستقل ومتكامل لا يجب تسيّسه وإلحاقه بطرف سياسي معين.

- المجتمع المدني هو المؤسسات التي تعمل خارج إطار العمل الحكومي والمؤسسات الحكومية، ومن الصعوبة تأمين تمويل محلي لنشاط مجتمع محلي غير مسيس وغير موافق عليه دينياً.

- الهيمنة المركزية جعلت المجتمعات المحلية غير قادرة على تحديد مصالحها، لذلك يجب العمل على إنتاج مصالحها كي تنتج علاقات تؤدي إلى إنتاج مجتمع مدني يمثل المحليات.

- نشوء المجتمع المدني مرتبط بالحاجة إليه، لكن اللافت لدينا هو محاولة الهيمنة على المجتمع المدني، سواء من النظام السياسي أو المعارضة. المجتمع المدني قد يعارض سياسيات ولكن لا يعارض جهات أو أحزاب، وهو لا يطمح للوصول إلى السلطة.

- محاولة الهيمنة على المجتمع المدني الأولى كانت في زمن الوحدة، حيث تم حل الجمعيات والأحزاب، وفقدت ترخيصها واشترطت الموافقات الأمنية لكل عمل أو نشاط، وما زلنا حتى الآن نخضع لهذه الهيمنة الأمنية على تشكيل أي جمعية مستقلة، والمحاولة الثانية كانت عند وصول حزب البعث للسلطة وتشكيله للاتحادات والمنظمات كي توصل صوت الحزب للناس مع أن ما كنا نحتاجه في الواقع هو ايصال صوت الناس للحزب.

- عندما فتح الباب للجمعيات، اتجهت هذه الجمعيات للعمل دون نضج.

- إذا انخفض يوماً ما الدعم المالي للمجتمع المدني، كم من الجمعيات المدنية لديها اليوم أدوار حقيقية ستبقى تلعبها في البيئة والتنمية كأدوار صحيحة ومستدامة غير مرتبطة بالتمويل؟

- طالما الوعي السياسي محدود، سيكون المجتمع المدني مشوه، وفي ظل نقص التوعية السياسية، لا يوجد أحزاب مرخصة جديدة ولا نشاط مؤسساتي حقيقي.

- السلطة تخاف من المجتمع المدني إذا قدم وعي صحيح لأنه يصعب مهمة السيطرة السياسية.

- العاملون في الدولة من مهندسين أو أطباء أو حتى الفلاحين وسواهم، يعملون دون السعي لتطوير المنظومة.

- طبيعة الظرف داخل سوريا جعل التركيز يكون على موضوعات معينة تحولت الى موضة.
- هناك فجوة متعلقة بالبيئة والحاجات بين المجتمع المدني المحلي والخارجي.
- هل يعتبر المجتمع المدني مسير بالعرض أم بالطلب؟
- لم يكن المجتمع المدني يعرف كيف يجب أن يتوجه، وقد حاولت المبادرات استكشاف الطريق للاستدامة.
- الموافقات الأمنية تتسبب أحياناً في رفض المبادرات والمشاريع من قبل الوزارة.
- لم نستطع فصل المجتمع المدني عن السياسة إلى جانب تنميط المجتمع المدني بنمط المعارضة.
- عدم إضفاء الطابع المدني على العمل الإغاثي فيه قسر وظلم، خاصة أنه توجد رغبة كبيرة في الاتجاه إلى العمل الإغاثي.
- المجتمع المدني خاضع للسلطة بالكامل وهي تحارب وجوده ويعزى هذا إلى ضرورات أمنية.
- هناك إشكالية موجودة في كامل منطقة الشرق وليس فقط سوريا وهي أن الكذب حالة عامة والاتجاه دوماً هو نحو المصالح الشخصية فقط.
- المجتمع المدني فكر وعليه تعبئة الدور لا أن يتم رسم مساره كاملاً كمسار إغاثي.
- لا يمكن التفرغ للعمل المدني لأنه لا يؤمن ربح.
- لدينا مشتغلين في الشأن العام أكثر من المنشغلين به، بالتالي يجب التركيز على كون المهتمين بالشأن العام متبنين لقضاياه لتحقيق ديمومة هذا العمل واستمراره.

❖ **البنية التشريعية والقانونية والتمويل:**

- كان هناك محاولة عام 2005 لتعديل قانون الجمعيات في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل ولم نحصل إلا على اقتصاد السوق، والذي أيضاً لم يكن اقتصاد سوق اجتماعي فبسبب غياب المجتمع المدني تحول إلى اقتصاد سوق احتكاري.
- عادة تستهجن الأحزاب الشيوعية واليسارية فكرة المجتمع المدني باعتبارها فكرة هجينة.
- حتى الآن لا يوجد قانون جمعيات حديث في سوريا، مع أن المسودة كانت جاهزة منذ 2012. حيث كان هناك قانون مقترح أوشك على الصدور عام 2012 يقوم على أربع أساسيات هي متطلبات اليوم (قانون مدني – قانون عقد اجتماعي – الدرجات في النفع العام – جهة وصائية هي مجلس مكون من المجتمع المدني والوزارة) وكان هذا القانون فرصة حقيقية للخروج من شكل القانون القديم، لكن لم يوافق عليه ولم يصدر.
- قانون 1958 يتيح أشكال مختلفة للتنظيمات الاجتماعية لا نعرف منها غير الجمعيات والمؤسسات، مثل النادي والجماعات وغيرها.
- أحد وسائل تأطير العمل المدني هو الشركات المدنية، وهي تم التضييق عليها منذ عام 2007، ليصبح ترخيص الشركات مرتبط بالوزرات، خلافاً للقانون.
- يجب وجود إرادة سياسية لإطلاق العمل المدني وتأطيره بإطار قانوني، وإلا سيكون مشواره طويل جداً.
- مشروع قانون 2012 لم يكن يتضمن أي ذكر لحقوق الإنسان أو المرأة، مع أن حقوق الحيوان كانت مذكورة فيه.
- الخطة الخمسية العاشرة تذكر المجتمع المدني بصراحة.

- بعض المبادرات اتجهت إلى الترخيص وجربت هذا الخيار بينما بقي البعض في مرحلة المراوحة، وقد كانت هذه منطقة راحة بالنسبة لهم فقد كانوا غير مطالبين فيها بحوكمة مفروضة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ولا بالتزامات من الجانب التجاري.

- هل بإمكاننا تعزيز وحوكمة وقوننة المساحة التي تعمل فيها المبادرات للوصول إلى مرحلة التنظيم؟

- الترخيص والقوننة في الفترة الحالية قد يؤدي إلى التضييق والبيروقراطية.

- تحويل المبادرات إلى مؤسسات أو جمعيات يقضي عليها أحياناً لذا يجب مراعاة حالتها الخاصة في القانون بحيث يعطيها الأريحية ويمنحها بداية ونهاية.

- هناك توجه لنقل جميع الجمعيات العاملة بالثقافة إلى وزارة الثقافة.

❖ **<u>لماذا المجتمع المدني، الحاجة لوجوده، أدواره، مستقبله:</u>**

- قد يكون المجتمع المدني هو أقرب حل اجتماعي لخلق تشاركية حقيقية تمنع الاتجاه نحو احتكار القرار.

- هناك حاجة ضرورية ومستمرة لتنظيم القوى المجتمعية ومواجهة تغول مؤسسات الدولة على المجتمع.

- تنظيم القوى المجتمعية هو للاستفادة من طاقاتها بكل المجالات وزيادة وعيها ووعي أفرادها وليس على طريقة الحشد والأحزاب.

- دون مجتمع مدني، لا نستطيع أن نخطو الخطوة الأولى نحو دولة المواطنة كما في تجربة تونس التي استطاعت بسبب وجود مجتمع مدني قوي وحركة نقابية مستقلة حماية الانتفاضة الشعبية من الاتجاه إلى السلاح أو الشعارات الدينية المتطرف، فالحركة النسائية التونسية مثلاً استطاعت حشد نساء من حزب النهضة لدعم مدونة الأحوال الشخصية.

- الدور الذي يطلبه المجتمع المدني يؤخذ ولا يعطى.

- يجب أن يعمل المجتمع المدني على لعب دوره على الأرض في موضوع المصالحات، وهذا قد تم فعلاً في بعض المناطق وكان ناجحاً (يلدا، ببيلا...).
- يحتاج المجتمع المدني أولاً إلى دستور يحمي حق الإنسان بالانتساب للجمعيات والنقابات.
- آراء الأحزاب السياسية لا تجعل لها حساسية تجاه المجتمع المدني، لأنها تراه من منظور عمله ودوره الحقيقي.
- التشاركية ضرورية جداً في هذه المرحلة، التي يجب أن تكون مرحلة إعادة البناء وتنمية اقتصادية شاملة، وهذا يتطلب مكونات الدولة جميعها، ومن هنا نحن ننتقد عدم التشاركية التي تحاول الابتلاع.
- علينا وضع تعريفنا الخاص للمدلولات، حتى ننجو من الهواجس التي تتبع المصطلحات.
- المجتمع المدني حمل عبء كثير من الأمور التي لم تعد الدولة تستوعبها.
- يجب وجود تعاون داخل المجتمع وإيمان بأن العمل المدني يعود عليه بالنفع العام.
- هل مطلوب من مؤسسات المجتمع المدني أن تملأ الفراغ الذي كان يجب أن تملأه الأحزاب؟
- يجب أن يحمل المجتمع المدني مجموعة من الأخلاقيات لا ترتبط بحالة سياسية أو دينية أو غيرها، لكنه يحتاج إلى دعم كبير.
- يمكن للمجتمع المدني الاستمرار إذا ربط نفسه بممكّنات سياسية أو دينية أو غيرها، وهذه الممكّنات أولها التجربة، لكننا نحتاج إلى الدخول للعمق وقراءة الأثر.
- قد يكون تعديل أهداف الجهات العاملة في المجتمع المدني أمراً إيجابياً لتطوير هذه الأهداف وجعلها تواكب تطور النتائج وتوسعها.
- المبادرات مهما كان عددها كبيراً لا تشكل خطراً على الدولة إذا كانت الدولة قوية.

- هل دورنا كمجتمع مدني هو أن نكون وسيط للحكومة أم أن دورنا هو مناصرة ومدافعة في قضايا يمكن أن نتناقض فيها مع الحكومة؟
- هل هناك تشبيك وتعاون بين الجمعيات والمبادرات كي نعمل على تغيير القوانين؟ أم أننا ننتظر أن تتغير القوانين من تلقاء نفسها؟علينا في هذا الصدد أخذ خطوة إلى الأمام.

❖ في نهاية الجلسة اختتم أحد المشاركين قائلاً: الخيار لم يعد موجوداً بين وجود مجتمع مدني أو عدمه، فالأمر أصبح عالمياً، وأننا سوف نسهل على الدولة والحكومة إذا أوجدنا مجتمع مدني، فكل ما يدخل في مؤسسات حكومية يسمى محافظ، وهذا بعد فترة يصاب بالتكلس، وهنا دور المجتمع المدني خاصة في دولة مثل سوريا لم تدخل فيها السياسة بعد من أوسع أبوابها، وما زالت اللعبة السياسية محصورة ضمن بضعة أشخاص. ووجود حكومة من هذا الصنف يتطلب بالضرورة مجتمع مدني يدخل باقي القوى الاجتماعية ويحشدها، دولة فيها حرب تحتاج مجتمع مدني لسببين، أولاً لتلبية الحاجات التي تعجز عن تلبيتها، وثانياً لأنه لا يمكن في الخارج الحديث إلا بصيغة المجتمع المدني، لذا من المهم اليوم أن ينتقل المجتمع المدني السوري للفعل الحقيقي والمؤثر وبأقصى سرعة لحصد النتائج.